

مشروع الصلح الجزائري، إيهام بالتغيير وضرب للأمن القانوني

وحدة بحث مركز الدراسات المتوسطة والدولية

وذلك بعد التدقيق فيها وتحيينها وكل من تتعلق به قضايا فساد مالي واقتصادي لدى القطب القضائي والاقتصادي والمالي بقطع النظر عن استكمال مراحل التقاضي من عدمه. من خلال هذا التعريف يتضح أنّ عدد المشمولين بهذا الصلح يصل بالآلاف على اعتبار أنّ تقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة وحده ذكر أنّ المتورّطون في منظومة الفساد يعدّون بالآلاف. فضلا على مآت ملفات الفساد المالي التي يشتغل عليها القطب القضائي الاقتصادي والمالي منذ إرسائه. من هنا تبدأ الصعوبات، ففي الوقت الذي تتسم فيه قائمة المعينين بالصلح الجزائري بالضبابية، تحدّث رئيس الجمهورية عن قائمة تضم 460 رجل اعمال تورّطوا في نهب 13500 مليون دينار من المال العام، ليتضح لاحقا ان القائمة المعنية لا علاقة لها بتقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق وإنما هي قائمة مسرّبة من السّلطة القائمة قبل الثورة لعدد من رجال الاعمال استفادوا من قروض بنكية دون تقديم الضمانات المالية الكافية وذلك حسب تقرير للبنك الدولي نشر في 2013. يضاف إلى هذه الضبابية الصعوبات التي يمر بها القطاع البنكي الذي يراكم عددا من المشاكل التي لم تجد طريقها للحل ولعل أهمّها عجزه عن استخلاص ديونه المثقلة تجاه المستفيدين قبل الثورة وبعدها وتحويل المساهمة الأبرز للدين العمومي على كاهله خاصة على ضوء استفحال الازمة المالية الحالية.

يتأكّد واقع اهتراء المالية العمومية، فبعد مرور 6 أشهر فقط من إعلان حالة الاحكام الاستثنائية، تجد حكومة الرّئيس صعوبة في توفير أجور الموظفين وصرّفها في وقتها ناهيك عن تزويد منتظم للسوق بالاحتياجات الضرورية من مواد أولية ودواء. كما شهدت بداية السنة تطوّرات خطيرة تعكس عمق الازمة المالية التي تعيشها البلاد ففي الوقت الذي أعلن فيه صندوق النقد الدولي ان تونس في حاجة الى "إصلاحات عميقة جدا" وبعد ان أدرجت مجموعة الأزمات الدولية تونس ضمن قائمة دول تعيش صراعات سياسية مميتة وحروب أهلية وحالات طوارئ إنسانية تطالعنا مواقع إخبارية بمشروع المرسوم الرئاسي للصلح الجزائري والذي بشر به رئيس الجمهورية في أكثر من مناسبة على اعتباره حلا لشحّ موارد الدولة المالية ومدخلا لتحقيق التنمية والعدالة الجهوية. غير أنّه وبتفحص المشروع الذي صادق عليه مجلس الوزراء بتاريخ 13 ديسمبر 2021 تتأكّد خصائص العرض السياسي لمرحلة الاحكام الاستثنائية والقائم أساسا على ثنائية الإيهام بالتغيير والقطع مع ما هو سائد من تنظيم قانوني وإداري وسياسي. يشكّل مشروع الصلح الجزائري إطارا مرجعيا وحيدا للصلح مع المتورّطين في الجرائم الاقتصادية والمالية التي تورّط فيها عدد هام من رجال الاعمال قبل الثورة وبعدها. يشمل هذا الصلح الأشخاص الواردة أسمائهم بتقرير اللجنة الوطنية لتقصي الحقائق حول الفساد والرشوة

كما أنّ اتساع قائمة المشمولين بالفساد المالي اثار مخاوف عديدة -رغم تطمينات الرئيس- عبّر عليها صراحة الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة والصناعات التقليدية والذي يعتبر الراعي الرئيسي لمصالح قطاع المستثمرين ورجال الاعمال .

ولا تقف صعوبات تنزيل الصلح الجزائي إلى هذا الحد بل تتعدّاه لتهدّد ما يصطلح عليه بالأمن القانوني حيث و إن كان متوقعا ان ينسف هذا المشروع البناء القانوني والصلحي السابق خاصّة ما تعلق بمساري العدالة الانتقالية و الصلح الإداري إلاّ انه مستغرب ان يطمح إلى ضرب التنظيم القضائي عبر بعث قطب قضائي للصلح الجزائي تحت إشراف مباشر لرئيس الدولة او ان يشمل في سابقة خطيرة تهدّد الامن القانوني من طويت ملفاتهم نهائيا بأحكام قضائية وصلحيه باتّة او ان يعمد إلى بعث منشآت عمومية تختص في التنمية المحلية في حين ان التقرير حول المنشآت العمومية المرفق لميزانية الدولة لسنة 2022 يؤكّد ان المنشآت و المؤسسات العمومية جميعها تمر بصعوبات مالية خانقة حيث تستهلك لوحدها نسبة 18% من حجم ميزانية الدولية في شكل مساعدات مالية و ضمانات للقروض .

لذا يبقى السؤال مطروحا: هل يمكن تجاوز أزمات مالية مركبة ومعقدة، في واقع يهدّد بالانهيار المالي للدولة بمشاريع وضعت بشكل أحادي لا تستجيب لأبسط مقومات الحوكمة؟